

محفظه الصندوق

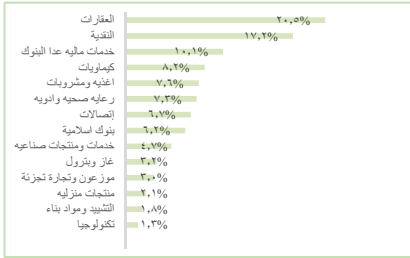
أكبر خمسة أسهم

أداء الصندوق

القطاع	المساهمة	الأداء	الفترة
العقارات	مجموعة طلعت مصطفى القابضة	-٥,٤%	الربع الثاني ٢٠١٨
كيماويات	سیدی کریر البتر وكيماويات	٦,٨%	العائد منذ بداية العام ٢٠١٨
العقارات	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك	٣٣,٨%	٢٠١٧
إتصالات	جلوبال تيلكوم القابضة	١٨٢,٩%	منذ ٥ سنوات
خدمات ومنتجات صناعية	السويدي اليكترويك	١٤٧,٨%	منذ التأسيس

توزيع الأصول

أفضل أسهم من حيث العائد



القطاع	المساهمة
رعاية صحية وادوية	ابن سينا فارما
اغذية ومشروبات	جيهية للصناعات الغذائية
غاز وبتترول	الاسكندرية للزيوت المعدنية

التقرير الربع سنوي
الربع الثاني لعام ٢٠١٨

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس المال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	أسواق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو ٢٠٠٦
سعر الوثيقة ج.م	١٣٣,٦١
اجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٥٩,٨٥
كود الصندوق في Bloomberg	EFGSAFA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٨

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك البركة مصر	١٩٣٧٣
تليفون	
فاكس	+٢٠٢-٣٣٧٦١١٤٥٣
العنوان الإلكتروني	http://www.albaraka-bank.com/

تحليل السوق

أداء سوق الأسهم

- انخفض أداء مؤشر EGX٢٠٦% في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ مما أدى إلى أداء بلغ ٨,٩% منذ بداية العام. السبب الرئيسي لهذه الخسارة هي خروج المستثمرين من الأسواق الناشئة بسبب قوة الدولار بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى بعض التساللات على النمو المتوقع. استمر المستثمرون الأجانب بقوة شرائية ليصبحوا صافين مشترون بمبلغ ٢,٥ مليار جنيه مصري وهكذا يمتص موجة البيع من المستثمرين العرب (صافين يتبعون ١,٠ مليار جنيه مصري) والمحلين (صافين يتبعون ١,٥ مليار جنيه مصري)
- خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨، إجمالي شراء المستثمرين الأجانب والعرب بـ ١,٢ مليار جنيه مصري و ١,١ مليار جنيه مصري على التوالي. لذا المستثمرون المحليون كانوا البائعين بمبلغ ١,٦ مليار جنيه مصري
- أداء قطاع البترول والغاز يعتبر من أحسن القطاعات من حيث الأداء بسبب ارتفاع أسعار البترول مما كان واضح في أسهم القلعة القابضة الذي ارتفع بـ ٣٦,٥% والإسكندرية للزيوت المعدنية الذي ارتفع بـ ١٥,٠% بالإضافة إلى القابضة الكويتية الذي ارتفع بـ ١٥,٠%
- بالإضافة إلى ذلك، شركة ابن سينا للأدوية كانت من أحسن الأسهم أداء خلال الربع بارتفاع بلغ ٢١,٦% ويرجع ذلك إلى توقعات بارتفاع أسعار الأدوية
- ومن ناحية أخرى، الأسهم التي كان أداءهم أسوأ من أداء المؤشر هم شركة الشرقية للنخاع بانخفاض بلغ ٢٢,٣% بسبب ارتفاع أسعار البوليولير ويولين مما أدى إلى انخفاض هوامش الربحية، بالإضافة إلى جولبال تيليكوم الذي انخفض ٢٨,٣% بعد أن شركة فيون سحبت عرض الشراء بسبب تأخر رد هيئة سوق المال. انخفضت شركة العربية للأسمنت بـ ٢٣,٩% بسبب انخفاض أسعار الأسمنت
- أداء قطاع العقارات كان أسوأ من أداء السوق حيث انخفض سهم مصر الجديدة للإسكان بـ ٢٠,٣% وسوديك بـ ١٢,٥% وبالم هيلز بـ ١٢,٣% وسهم مدينة نصر للإسكان والتعمير بـ ١١,٠%، ويرجع ذلك الانخفاض إلى ارتفاع درجة المخاطرة في القطاع وحركة السوق التصحيحية الذي شهدها هذا الربع

التطورات الاقتصادية

- أعلن البنك المركزي في بيان أن لجنة السياسة النقدية قررت الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥٪ و ١٧,٧٥٪ على الترتيب.
- انخفض عجز الميزان الجاري بـ ٥٧,٥% في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٦ ليصل إلى ٥,٣ مليار دولار مقارنة بـ ١٢,٥ مليار دولار في الفترة المماثلة من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥. وقد حدث هذا الانخفاض نتيجة سببين رئيسيين: (١) ارتفاع صافي إيرادات السياحة إلى ٥,٧ مليار دولار مقارنة بـ ٧,٠ مليار دولار في العام المالي السابق مما يعطي مؤشر إيجابي على بداية تعافي القطاع. (٢) ارتفاع تحويلات المصريين من الخارج بـ ٢٣,٢% لتصل إلى ١٩,٥ مليار دولار.
- أعلنت الحكومة رفع أسعار الكهرباء على جميع الفئات بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود بمتوسط ٣٨% لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي وفي إطار خطة إزالة دعم الطاقة في نهاية السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩. ومن المتوقع أن تخفف تلك الزيادات فاتورة دعم الطاقة بحوالي ٢,٥ مليار دولار مما يمثل ١% من إجمالي الناتج المحلي.
- وافق مجلس النواب على موازنة الدولة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ التي تستهدف نسبة عجز تبلغ ٨,٤% ولكن بغاوض مبدئي يبلغ ٢,٠% من إجمالي الناتج المحلي. تستهدف الموازنة الجديدة نسبة نمو في إجمالي الناتج المحلي تبلغ ٥,٨% مما سيعمل على خفض معدل البطالة إلى ١٠,٤% مع الحفاظ على معدل تضخم يبلغ حوالي ١٣%.
- أعلن البنك المركزي أن احتياطي النقد الأجنبي استقر عند مستوى ٤٤,٣ مليار دولار في نهاية شهر يونيو ٢٠١٨ بارتفاع بسيط بلغ ١١٩ مليون دولار، مما يعني نسبة تغطية واردات تقدر بـ ٨,٥ أشهر.
- بعد أن وصل معدل التضخم إلى أقل مستوياته منذ التعويم في مايو ٢٠١٨ (١,٤٪)، ارتفع إلى ١٤,٤٪ في شهر يونيو نتيجة قرار الحكومة بزيادة أسعار الطاقة.

استراتيجية الاستثمار

- شهد السوق انخفاض بلغ ١١,٠% من ١٨٠,٣٦٣ نقطة في أبريل إلى ١٦٠,٣٤٩ نقطة في يونيو بسبب خروج المستثمرين من الأسواق الناشئة بالإضافة إلى حفظ البنك المركزي عن سياسته في خفض أسعار الفائدة بسبب ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى بعض الضغوط التضخمية على الأسعار. وبناء على ذلك نتوقع أن يتعرض السوق المصري لفترة من التذبذب نظراً للظرة السلبية للأسواق الناشئة بالإضافة إلى الآثار التضخمية المتوقعة نتيجة اتجاه الحكومة لخفض الدعم.
- ورغم ذلك نتعتقد أن نظرة السوق المصري مازالت جيدة في المدى المتوسط نظراً للاتى:
- مصر تطبق برنامج اصلاح اقتصادي جيد و قوي مدعوما من صندوق النقد الدولي مما يؤدي إلى فرض نمو كبيرة على المدى المتوسط.
- نتعتقد أن الآثار التضخمية الناتجة عن خفض الدعم سيتم احتوائها وسيعاود البنك المركزي سياسته التوسعية في نهاية ٢٠١٨ أو بداية ٢٠١٩.
- وجود عدد كبير من المطروحات الجديدة سواء من الحكومة أو القطاع الخاص سيتم طرحها في السوق المصري بداية من الربع الرابع من ٢٠١٨ مما سيؤدي إلى زيادة حجم السيولة والتداول في السوق المصري. نتيجة لذلك وللمساعدة أنتم فترة التذبذب القادمة سنركز على الاستثمار في الشركات التي لديها وضع مالي قوي مما يسمح لهم أن يستفيدوا من الفرص المتاحة بتركز في قطاعات البترول والبتروكيماويات